

## نظام بطاقة المنفعة المتبادلة/ الكوبونات

كيف يمكن لهذا النظام أن يؤثر على اقتصاد الاردن الذي يبلغ تعداد سكانه ما يقارب 6 مليون نسمة و بميزانية سنوية تبلغ حوالي 4,7 مليار دينار ولم تحصل قط؟ فالاردن يعاني من عجز في الميزانية يتراوح ما بين 5-7 % اذ تبلغ ديونه الداخليه حوالي 77 مليار دينار كما تبلغ الديون الخارجية حوالي 27 مليار دينار . ترتبط عملة الاردن بالدولار حيث يعادل الدولار 710 فلسا. تتراوح المساعدات الخارجيه ما بين 200-340 مليون دينار. أما البطاقة غير الرسمية فتبلغ نسبتها حوالي 30% من القادرين على العمل و نفس تلك النسبة تعيش تحت مستوى خط الفقر.

ان الميزانية التي يجعها الاردن تتراوح ما بين 3-7، 3 مليار دينار سنويا و قد تصل المصروفات هذه السنة الى 7,4 مليار دينار. ان نظام بطاقة المنفعة المتبادلة مصمم للتخلص من الفقر و بالنهاية من الكساد الاقتصادي الذي لا يحدث بمعزل عن المشاكل الاقتصادية الاخرى.

هناك عدة أسباب للفقر يمكننا ذكر أهمها و هي:

1. البطالة
2. تدني الاجور و الرواتب
3. الزيادة السكانية
4. الضرائب المباشرة و غير المباشرة

تعزى أسباب الفقر التي ذكرناها في معظمها الى العجز الاداري. فاذا سلمنا جدلا بما تقوله الحكومة بان سبب الفقر يعود الى عدم توفر الاموال الكافية لازالة الفقر و الذي يعتبر سببا رئيسيا في حدوث المشاكل الاخرى المرتبطة به، فيتوجب علينا معرفة مصادر الاموال الحكومية الاخرى و التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

ا- **الضرائب:** و هي كل ما تفرضه الحكومة على السكان لتتمكن من القيام بواجباتها تجاههم. يتم استقطاع الضرائب المباشرة من رواتب الموظفين حسب دخولهم. هناك بعض الموظفين في القطاع الخاص يتهربون من دفع الضرائب بطرق مختلفة. ان هذا الامر مألوف في البلدان النامية و التي تعاني أصلا من ضعف العيش و محدودية الموارد الطبيعية و الثروات المعدنية. بالتالي ولكي تتمكن الحكومة من زيادة أموالها فان عليها فرض الضرائب على جميع البضائع و الخدمات و الذي من شأنه زيادة تكلفة الانتاج بصورة غير مباشرة مما يزيد في النهاية من أعباء العيش للأفراد العاديين. فما سبب حدوث كل ذلك؟ يكمن السبب ببساطة في ان ضرائب تتنافي مع الطبيعة البشرية ولا مع الشريعة الاسلامية حيث ان الزكاة هو النظام الاسلامي الذي يتوجب العمل به و اذا تم توزيعها بطريقة سليمة فسيتلاشى الفقر حتما من كل البلاد الاسلامية ( سورة التوبة الاية 29) ان الزيادة في الضرائب غير المباشرة على البضائع الاساسية يقف حاجز امام قيام الصناعات الجديدة و لذلك فان القطاع الخاص لديه خياران:

أ- اما عدم الاعلان عن الكمية الحقيقية للمنتج النهائي.

ب- اما عدم تسجيل او تهرب بعض الجهات المنتجة من تسجيل اسمها كجهة منتجة كما يحدث في بعض البلدان النامية الاخرى و التي تعاني من الفقر في عدم التحفيز للقيام بصناعات جديدة مما يحول دون تمكن الحكومة من الحصول على نصيب الاسد من الضرائب المستحقة من تلك الجهات. ان تهرب او عزوف تلك الجهات عن الاعلان عن الارقام الحقيقية لمنتجاتها هو بسبب تخوفها من خسران مبالغ طائلة يتم تحصيلها من ضرائب الدخل التي تفرضها عليهم الحكومة. ان تلك الحلقة المفرغة تؤدي في النهاية الى زيادة العجز في الميزانية السنوية لتلك الدول عاما بعد عام. اذ ان ما هو الحل لكل تلك المشاكل؟

الحل يكمن في استحداث نظام يتماشى مع مبادئ الشريعة الاسلامية و يتوافق مع المعايير و النظم الاقتصادية. ان بطاقة المنفعة المتبادلة / نظام الكوبونات (MBC) يوفر هذا التوازن المثالي و الذي يمكن بواسطة تطبيقه الفعلي ان يحقق اكتفاء ذاتيا ورفاهية للبلاد النامية بحيث يوفر لها الاموال اللازمة لبقائها وديمومتها بدون الحاجة الى استجداء المعونات المالية من البلدان الاجنبية او الخارجية او فرض الضرائب على كاهل الشعب مما يؤدي في نهاية المطاف الى تحقيق النمو و الرخاء الاقتصادي.

اذا تم تطبيق هذا النظام فسيحقق عده امور من اهمها:

1- ازالة كل انواع الضرائب لدرجه يمكن بواسطتها تخفيض التكاليف الانتاجية بحيث تصل الى اقل من النصف.

2- تحقيق انتعاش اقتصادي و بالتالي خلق فرص عمل و محاربة البطاقة.

3- تحقيق الرخاء الاقتصادي في مدة قصيرة نسبيا اي بعد حوالي شهر من بدء تطبيق هذا النظام الجديد حيث يمكن للحكومة بواسطة جمع ما يقارب ثلثه اضعاف الميزانية السنوية بدون جباية الضرائب من احد.

4- انتعاش قطاع التوظيف و تخفيض البطاقة في وقت قصير اي خلال 30 يوما من تطبيقه الفعلي ( انظر الى النص).

5- زيادة رواتب الموظفين خصوصا اصحاب الدخل المدنية نتيجة انتعاش الوضع الاقتصادي للبلاد مما يؤدي الى تحسن ظروفهم المعيشية بشكل ملحوظ.

6- القضاء على اسواق المال السوداء بانتهاء العمل بنظام الضرائب و الذي بدوره يؤدي الى الانتعاش الاقتصادي للدولة حيث تصب فيها الاموال التي تقوم الحكومة باستثمارها في كل المؤسسات و الشركات الرئيسية الخاصة ( انظر الى النص).

ان السؤال الذي يطرح نفسه الان هو كيف يعمل هذا النظام و هل يمكن تطبيقه فعلا؟ نعم ، و هذا ماسيتم اثباته كما يلي:

من اجل تحقيق كل هذه الاهداف، يقترح هذا النظام اصدار بطاقات في مناقصه قانونية و التي يجب شراؤها بواسطة عملة الدولة المحلية و التي ستختلف في قيمتها حيث يعتمد ذلك على وقت شرائها و كميتها. ستطبع هذه البطاقات عن طريق الدولة بنفس قيمة العملة المحلية ولكن باحجام و اشكال و فئات مختلفة حتى يتم تمييزها عن العملة المحلية. ان البطاقات ذات القيمة الاكبر ستكون بفئات مختلفة لكي يعاد استخدامها كما العملة المحلية للدولة و ستكون متوفرة ايضا على شكل بطاقات مدينة ، حسابات استخدام البطاقات ، و بطاقات بواسطة جهاز تكلفته بسيطة هذه البطاقات ذات فعالية دائمة فهي متداولة داخل الدولة على الدوام و يمكن استبدالها أو بيعها للحصول على العملة المحلية حسب سعر العملة السائد في السوق.

أين و كيف يمكن استخدامها في كل الخدمات و البضائع الحكومية و ستحل محل العملة المحلية للدولة عند شراء ذلك. ان الاختلاف الوحيد هو بأنه عليك مضاعفة مبلغ العملة المحلية و يكون الدفع بالكوبونات حسب هذه القيمة. مثال على ذلك: اذا كان ما تود شراءه قيمة 100 في العملة المحلية فان عليك دفع 200 كوبون مقابلها و في حال حصول القطاع الخاص على هذه الكوبونات يكون سعرها 15% أقل مقابل القيمة النقدية البالغة 100 أي ما يعادل 85% نقدا ، فما الفائدة التي نجنيها من ذلك؟

1- عندما تدفع بالكوبونات مقابل الخدمات الحكومية فانك ستوفر ما بين 50-75% و ذلك حسب قيمة البضائع و الخدمات التي تقدمها الحكومة بالاضافة الى مقدار الضريبة المفروضة عليها. تقل قيمة الكوبونات حتى ان ضعف قيمة الكوبونات تمثل ثلث السعر المعروف للسلعة. تنخفض قيمة جميع الخدمات الحكومية التي يتم شراؤها و مباشرة بواسطة الكوبونات بدلا من الدفع نقدا. تنخفض تكلفة الانتاج في القطاع الخاص الى الثلث بسبب توفر البضائع الرخيصه شريطة دفع 15% كوبونات بالاضافة الى الدفع نقدا و الذي سيكون اقل من السعر الحالي للبضائع بمقدار الثلثين. و بالنظر الى هذه النظام ستقوم الحكومة بتقديم اسعار مخفضة للكوبونات كما هو مبين في محتوى هذا الكتيب حيث ينتج عن ذلك توفير اكثر في الاموال. و هذا الاختيار يعتمد على عمله نقدية معينة حسب البلد حيث أنه اذا تم شراؤها خلال 30 يوما فان سعر الكوبونات يكون اقل و ستكون تكلفة الكوبونات اكثر في الشهر الثاني و اكثر في الثالث و بعد تصبح تكلفتها ثابتة.

2- ان الحافز الثاني هو اختيارات تتعلق بالاعفاء من الجمارك . ستقوم الحكومة باعفاء جميع البضائع المشتراه خلال 30 يوما من الضرائب الجمركية او اختيار بديل اخر هو استيراد البضائع في اوقات اخرى اي بعد 30 يوما ان معظم أموال السوق السوداء ستستخدم في استيراد الاليات و في بناء المصانع و بهذه الطريقة تصب كل تلك الاموال في خريفة الدولة. و بالنهاية تصبح الدولة غنية.

لدرجه انها ستعلن بعد 30 يوما عن الغاء كل الضرائب المباشرة كما تكون الضرائب غير المباشرة قد الغي ان الكوبونات ذات التكلفة المخفضة تعنى تخفيض الضرائب غير المباشرة. يعني ذلك عدم حاجة الحكومة الى جمع الضرائب السنوية و ذلك لحصولها على

اضعاف تلك الاموال خلال 30 يوما بالاضافة الى ما ستحصل عليه لا حقا في الاشهر التالية و اخر السنة.

كيف يمكن للاردن الاستفادة من هذا النظام؟

ان الدينار هو العملة الرسمية للبلد و كل دينار يساوي 1000 فلس و بالتالي فان 5 كوبونات يكون ثمنها فلسا واحدا وذلك اذا تم شراء كوبونات بمبلغ 5000 دينار خلال اول 30 يوما. اما في الثلاثين يوما التالية فان عدد الكوبونات سيكون 4 كوبونات للفلس الواحد او 30000 دينار سيتم الغاؤهم كضريبة على البضائع المستوردة في الاردن. اما في الشهر التالي فستخفف الى 15000 دينار و بنصف عدد الكوبونات و ستكون جمارك البضائع معفية الى النصف في اي شهر. و بالتالي يشترط أن يتم ايداع 5000 دينار في الشهر الاول.

انشاء صندوق النقد الاردني:

ستطرح الدولة مناقصه لبيع كوبوناتها. سيحال العطاء الى المؤسسة التابعة لصندوق النقد الاردني و التي تقدم ادني الاسعار و ستؤول اليها مسؤولية بيع هذه الكوبونات بشرط تعيين 50 الف شخص كوسطاء مقابل عمولات سنوية حيث يحصل العميل على عمولة مقدارها 10% على كل كوبون يبيعه. سيتم اختيار الوسطاء من الاشخاص المتعلمين و الذين يعانون من البطالة. ان الحصص الشهرية ستكون محددة بحيث لا يمكن تجاوزها.

ان عمولة ال 10% هي مبلغ كبير و الذي يمكنهم بواسطتها ان يشاركوا العميل المهم الذي يقوم بشراء تلك الكوبونات بصورة متكررة حيث ان التخفيض في تكلفة الكوبونات الذي سيحصل عليه هذا العميل من عمولة ال 10% يمكن ان يختلف من شخص لاخر ويمكن ان يكون ما بين 4% - 8% و ذلك حسب العميل. ان الوسطاء الذين يتعزز عليهم دفع قيمة هذه الكوبونات في البداية مرة في السنة سيتم تخفيض نسبة عمولتهم الى النصف الى بتسديد المبالغ السنوية المستحقة حيث يتم استرجاع النسبة بعدها بالكامل. ان المتقدمين الثاني و الثالث و الرابع الذين لم يربحوا المناقصة سيتم بعدها اختيارهم كمدققين في صندوق النقد الاردني و جميعهم شركات خاصة وليسوا مرتبطين بالحكومة. في حالة اكتشاف اي تزوير ما فسيتم التاكيد من ذلك بواسطة الدوائر الحكومية المختصة التي كانت تقوم في السابق بجباية الضرائب و سيتم تعيينهم لهذا الغرض الا ان كلمتهم ليست هي القول الفصل اذ ان التاكيد من التزوير سيستم من قبل جهتين او ثلاث اخرى. فما الذي يستفيده المدققون من ذلك اذ انهم سيحصلون على الاموال من صندوق النقد الاردني و اذا حدث هناك اي تزوير فسيدفع صندوق النقد الاردني غرامات تعادل عشرة اضعاف المبلغ الذي تم اكتشاف تزويره حيث يذهب نصف هذا المبلغ للحكومة و النصف الاخر للمدقق الذي يكتشف الخطا. و بالتالي فان مسالة التزوير او الاحتيال غير واردة الا انه يمكن حدوث بعض .

الأخطاء و اذا حدثت من قبل صندوق النقد الأردني فأن المؤسسة ستعرض للافلاس اذا كانت المبالغ المذكورة بمليارات الدولارات .

ان النتيجة النهائية المتصلة من ذلك هو انتفاء حاجة الدولة الي اقتراض الأموال من الدول الخارجية فتتخلص بالتالي من ديونها تجاه الدول الاجنبية أو من البنك الدولي . و قدى يتبادر للذهن بأنه نظام مثالي للأغنياء لأن بمقدورهم شراء كميات كبيرة في البداية من الكوبونات وأنه لا يناسب الفقراء الذين لا يملكون قوت يومهم فكيف لهم أن يشتروا كل هذه الكوبونات ليحصلوا علي تخفيض في كلفتها ؟ امه سوال يستحق الاجابة عليه .

بالنظر الي التفاصيل هذا النظام فاننا سنتبين مايلي :-

1. يمكن لمجموعة من الفترة 20 ، 30 أو مائة منهم أن يتجمعوا و يقوموا بشراء الكوبونات الرخيصة و التي توفرها الحكومة .
2. يمكن رجال الأعمال أو الأغنياء أن يشتروا هذه الكوبونات بتكلفة قليلة و يمكنهم ايضاً أن يأخذوا نصيبهم من حصة الوسطاء بما يعادل 5 – 6 من نسبة العمولة التي يتقاضاها هؤلاء الوسطاء . بعد ذلك يقوم هؤلاء الأغنياء ببيع هذه الكوبونات بأرخص الأسعار كما الحكومة بدون تحديد للكمية المشتراة مما يسمح للفقيرة الذي يملك فقط ديناراً واحدة أن يشتري الكوبونات بأسعار رخيصة وبذلك يستطيع رجل الأعمال أو الشخص الغني أن يبيع هذه الكوبونات و بالتالي يكسب 5% من العمولة و التي حصل عليها من الوسيط و يكون علي استعداد لشراء كوبونات جديده . و بهذه الطريقة يستمر في شراء و بيع الكوبونات مادام الطلب عليها مستمرا . و بنهاية المدة يكون قد حقق مكاسب كبيرة قد تصل الي 100 أو 200% و التي تمكنا من شراء كوبونات رخيصة في آخر عرض لها ان النتيجة النهائية هي انه حتي افقر شخص يكون قد حصل علي نفس سعر الكوبونات و لكن بتحقيق مكسب مقدارة 5% و هو الذي حصل عليه رجل الأعمال الذكي من الوسيط و في خلال شهر سيتم استخدام الأموال غير المستعملة في شراء كوبونات أو بضائع معفاة من الجمارك فكر في بلد كالاردن نسبة السكان فيه 6 مليون نسمة يقومون بصب أموالهمك في خزينة الدولة لكي يشتروا هذه الكوبونات اللرخيصة . لماذا ؟

1 . سيتم تخفيض فواتير هم الي النصف مما يحقق توفيراً كبير في أموالهم سواء بالنسبة للفقراء أو الأغنياء .

3. يمكن بيع تلك الكوبونات لاحقاً بأسعار مرتفعة و تحقيق المكاسب .

يحقق نظام الكوبونات الفائدة للجميع اذ

الفئة الاولى:

تضم هذه الفئة مؤسسات الاعمال التي تقديم علاقة خاصة مع المؤسسة التي تعينها الحكومة لبيع الكوبونات عن طريق الموافقة على بيع كامل المخرجات من خلال هذه المؤسسة بأسعار متفق عليها مسبقا بالإضافة الى 5% نقدا أو 15% من الكوبونات مما يتيح لهم استيراد كل ما يحتاجونه وكل المواد الاخرى التي يريدونها معفاة من الجمارك و هو مماثل لما يبيعونه لهذه المؤسسة أو لما يشترونه من كوبونات مخفضة خلال العام. ان الحصة للكميات المباعة عن طريق هذه المؤسسة ستعادل عشرة اضعاف رسوم التسجيل. ان الاختيارات المتمثلة في الاعفاء من الجمارك بالإضافة الى الكوبونات الرخيصة ستخفض من تكلفة الانتاج بنسبة تزيد على 50% ، و بالتالي فان كل ما ينتجه الاردن سيكون ارخص على الاقل بنسبة 40% عند انعدام الضرائب كليا ( تكون الضرائب صفرا).

#### الفئة الثانية:

ان كل مؤسسات الاعمال التي تقوم بتزويد منتجاتها او خدماتها الى المستفيد النهائي كالمستهلكين مثلا يمكنها ان تقوم بالتسجيل في بداية السنة بمبلغ 1000 دينار ( على الاقل) بهذا المبلغ تتمكن المؤسسات من الحصول على 1000000 كوبون بمبلغ 2000 دينار بشرط ان يتم تجميع 500000 كوبون خلال الشهر و استبدالها بالكوبونات الجديدة و بارقام جديده بدون اي تكلفة اضافية.

ان مبلغ 5000 دينار كرسوم تخول المؤسسه شراء 3 اضعاف عدد الكوبونات التي تم جمعها سعر خاص و هو 500 كوبون للدينار.

#### الفئة الثالثة:

يصعب للتجار الصغار و خصوصا تجار التجزئة شراء كميات كبيرة ( الاحتياجات السنوية) من الكوبونات في الشهر الاول من السنة المالية. يمكن لهذه الفئة ان تصنع رسوم تسجيل بمبلغ 5000 دينار في الشهر الاول مما يسمح للمؤسسه ان تحصل على 25 مليون كوبون شهريا بسعر خاص و هو 500 كوبون للدينار.

#### الجمعيات التعاونية الزراعية:

ان نظام بطاقة المنفعة المشتركة الحكومي سيعطي حقوقا للجمعيات الزراعية التعاونية و التي يتم اختيارها عن طريق المناقصات حيث ستوفر افضل واحداث الاليات و التجهيزات و المياه المجانية و الكهرباء و الطاقة بأسعار زهيدة جدا. ستستخدم الطائرات لرش المبيدات الحشرية و بذر الحبوب في هذه المناطق و ستختفي كل الحدود ما عدا على الورق و الحاسوب حيث يمكن لاي احد بيع ارضه بدون الخوف من رفع القضايا. اصبح نظام بطاقة المنفعة المتبادلة الحكومي الان يشارك هذه المؤسسات في الربح كما يعطي معونات للاحتفاظ بتكلفة الانتاج بحيث تكون اقل كثيرا من التكلفة الحالية. في نهاية المطاف تصبح كل الاراضي مزروعة بمحاصيل ذات جودة عالية و باقل تكلفة انتاج باستخدام هذا النظام. كما ستقوم بتصدير

المحاصيل و ستحصل على العملات الاجنبية التي يكثر الطلب عليها و ستبيع هذه المحاصيل داخل الاردن و ستحقق ارباحا من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية. و بالتالي ستصبح اسعار هذه المحاصيل منظمة باستخدام هذه البطاقة. و قد لا يوافق بعض كبار ملاكي الاراضي على رهن اراضيهم لعدم وجود سياسة تلزمهم بذلك لما يعنيه ذلك من تشذيب لاجنتهم و قصصتها بالكامل.

و في هذه الاوضاع لن يتمكن هولاء من حرث اراضيهم حيث ستكون تكاليفهم الانتاجية اكثر من تكلفة انتاج قطاع الجمعيات و بالتالي لن يتمكنوا من بيع منتجاتهم في السوق. كما انهم لن يحصلوا على عمالة رخيصة كما كان الوضع سابقا مما سيدفعهم الى عمل ترتيبات للتاجير لتحقيق الربح.

البنوك التي لا تمنح فوائد:

يبدو الامر مستحيلا في الظروف الحالية حيث ان الفائدة هي ما هو معمول به كل بنوك العالم. الا اننا نرى امكانية تحقيق ذلك بسهولة اذا تم تطبيق نظام بطاقة المنفعة المتبادلة حيث يوفر هذا النظام الاموال من خارج و داخل الاردن لتصب في القطاع المصرفي او سيتم جذبها و ايداعها في حسابات الحكومة الخاصة بنظام بطاقة المنفعة المتبادلة و ذلك بسبب ما تقدمه من حوافز تتعلق بتخفيض الاسعار ( الى ثلث السعر الحالي للكوبونات) كما ستعمل الاختيارات المعفية من الجمارك على جذب كل اموال السوق السوداء ( حوالي 100 مليار دولار؟) من داخل و خارج الاردن و التي قد تستخدم في التهريب. ان كل هذه الاموال ستصب في بنوك القطاع الخاص حيث ستتحول الاموال من الحساب الخاص بنظام بطاقة الكوبونات المتبادلة الى بنوك القطاع الخاص. بمعنى اخر ستتحول حسابات القطاع الخاص الى حسابات الحكومة الخاصة بنظام بطاقة المنفعة المتبادلة في نفس البنك حسب الترتيب الجديد. و بالتالي عندما تقل الاموال المحولة من القطاع الخاص او تنقطع فسيضطر القطاع الخاص الاعتماد على نظام هذه البطاقات الحكومية و الذي سيقدم القروض ولكن على اساس الربح و الخسارة. عندها لن تجد تلك البنوك اختيار اخر الان ان تاخذ القروض عن طريق النظام البطاقات الحكومية و استثمار في القطاع الخاص حسب نفس المبدأ ولكن بعد اجراء دراسات الجدوي الاقتصادية لكي يتم تحقيق المكاسب من وراء ذلك. ان اي بنك يتعرض للخسارة باستمرار لن يعطي قروضا جديده و بالتالي قد يتعرض للافلاس. ان مصدر داخل الذي يتوفر للبنوك سيكون اكثر مما هو عليه الان حيث ستقوم منات المشاريع و الصناعات المعتمده على هذه القروض المؤسسة على اساس الربح و الخسارة.

دور البنك المركزي:

1- لن تعطي البنوك اي الموال للقطاع الخاص ولكنها ستوفر لهو كل ما يتعلق بالتجهيزات، الارض، المباني و انشاء الشركات الصناعية على اساس (BOT) اي البناء و التشغيل و التحويل و ذلك حسب مواصفات المستثمر.

2- على المستثمر ان يضع على الاقل 20% من مجموع راس المال و المصاريف الجارية و الذي سيحصل عليه من هذه الاموال.

3- يمكن اعتبار البنك شريكا في الربح و الخسارة و في تاجير التجهيزات او المشاركة فيها او تحصيل ايجادات البناء او الالات.

4- ان اى شركة تتحول الى خسارة و يتعذر عليها دفع الايجار فللبنك الخيار في شراءها حسب السعر السائد في السوق بالاتفاق المتبادل بينهما.

5- لا يحتاج البنك الحصول على ضمان حيث ان نسبة 20% و التي تاخذ مسبقا هي الضمان الاضافي الوحيد.

6- سيختفي قانون الافلاس.

7- تتلاشي الفواتير الزائده بسبب الغاء كل انواع القروض التي تستخدم في انشاء او تاسيس الشركات الصناعية.

8- سيتم التخلص من انجازات التصفية او الحاجة الى تعيين مصفين من الجهات القضائية المعنية.

9- سيقوم البنك المركزي بدراسة كل تقرير خاص بالجدوي الاقتصادية عن طريق خبراء قبل السماح للبنوك بالبداء باي نوع من الاستثمارات.

النتيجة:

زيادة ربح البنوك بصورة كبيرة لعدم وجود الفائده حيث ستزيد الاستثمارات 100 مرة وسيتم قيام العديد من الصناعات حيث يمكن الحصول على اموال طائلة بسهولة بدون تحصيل ضمانات موازية. كما يمكن للبنوك ان تحصل على ارباح عن طريق شراء او بيع الكوبونات الخاصه بعملائها. ان البنوك التي تاخذ فائده ستختفي لانه لن تتوفر الاموال للاستثمار وحتى اذا توفرت الاموال فلن يقبل احد اخذ الاموال على اساس الفائده.

والان يمكنك تصور الربح الذي ستشارك فيه الحكومة التي تتعامل بنظام بطاقة المنفعة المتبادلة مع البنوك حيث ستقوم كل شركات الاعمال بالحصول على القروض التي تكون متوفرة بسهولة و على اساس المشاركة في الربح و الخسارة و بدون شرط مسبق يتعلق بالحصول على ضمانات اضافية. ان القيمة الكلية للاموال المتحصلة بواسطة هذه الكوبونات و بهذه الطريقة ستكون بالتريليون. و بهذه الطريقة لن يخسر احد سوى البنك يحصل على فائده.

FAQ's  
MBC System Presentation  
Islamic Banking